وبالطبع، لم تستطع الادارة تعمّد الترفّع، على الاقل علناً، عن تصريحات ارنس، أو ان تدفن رأسها في الرمال. من هنا، وصفت الناطقة باسم الخارجية، تتوايلر، هذه التصريحات بأنها «تثير البلبلة». وقالت: «ان ارنس يعرف جيداً موقف الادارة من هجرة اليهود». وأكدت، في معرض ردّها على الحملة الاسرائيلية على السياسة الاميركية، ان واشنطن تؤيد، بقوة، هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي؛ كما تؤيد عملية استيعابهم في اسرائيل، وهي أكدت تأييدها لاتخاذ خطوات تهدف الى تسهيل هذه الهجرة، وتسريعها، بما في ذلك فتح خط جوي مباشر بين موسكو وتل ـ أبيب. وقالت: «ان الادارة تريد ان ترى استمرار الهجرة، وتعارض جهود أي كان لوقفها. لكننا نفرّق بين استيعاب اليهود السوفيات في اسرائيل، وبين انتقالهم الى الاراضي المحتلة». وأشارت الى ان الحكومة الاسرائيلية «تعلم جيداً قلق الولايات المتحدة الاميركية حيال انتقال اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة». وبالنسبة الى اجتماعات مجلس الامن في شأن هجرة اليهود السوفيات، قالت تتوايلر، انه «تمّ تأجيل موعد المناقشة والتصويت على قرار بهذا المعنى»، ولا توجد، في الوقت الحاضر، «أي مناقشة للموضوع في مجلس الامن؛ كما لا يوجد أي مشروع قرار نهائي قيد الدرس». وفي معرض ردّها على سؤال يتعلّق بتدهور العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، قالت: «ان لا ضرورة لمراجعة العلاقات بين الدولتين؛ فاسرائيل صديق قريب وحليف قوي وعلاقاتنا الثنائية متينة»؛ لكنها أضافت: «كما في أي صداقة قوية يحصل اختلاف في الرأي، في بعض المسائل؛ ولكن ذلك يجب ان يعالج بطريقة مقبولة من الجانبين» (**الحياة**، ١١/٥/١٩٩٠).

فعبارة «اختلاف في الرأي» اصبحت العبارة المعتادة في التصريحات الاميركية. وقد تجلّى هذا الوجه، غير مرة، في عملية التفاوض الاميركية ـ العربية في دهاليز هيئة الامم المتحدة، حيث فاجأ الوفد الاميركي لدى المنظمة الدولية المجموعة العربية بتقديمه تعديلات على قرار في شأن التوطين والمستوطنات في الارض المحتلة. وأبرز ما انطوت عليه هذه التعديلات هو استبدال ما ورد في النص ان التوطين والاستيطان والمستوطنات في الارض المحتلة «غير شرعي»، بعبارة انه «مخالف» للقوانين والالتزامات الدولية (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩/٥/١٩٩٠، ص ١ وص ٤).

وقد عكس تقديم هذه التعديلات، في رأي عدد من المراقبين المتابعين، اهتمام الادارة الاميركية بألّا تتبنّى موقفاً يمكن تفسيره، في العالم العربي، بأنه معادٍ للحقوق الفلسطينية، في الوقت الذي تسعى الى الاستمرار في موقف «اللاموقف» من مسألة المستوطنات، علماً بأنها تعتبرها تعرقل عملية السلام؛ ولكنها تتجنّب تبنّي موقف من شرعيتها أو عدم شرعيتها. وفي اعتقاد هؤلاء المراقبين انفسهم، انه بينما اعتبرت ادارة الرئيس الاسبق، جيمي كارتر، المستوطنات غير شرعية، واكتفت ادارة الرئيس السابق، رونالد ريغان، باعتبارها عائقاً في وجه السلام، فان الصيغة المقترحة في التعديلات الاميركية الاخيرة، هي بمثابة موقف جديد لادارة بوش، لاعتبارها المستوطنات امراً «مخالفاً» للقوانين الدولية (**نيوزويك**، ١٤/٥/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ وجاكسون ديهل، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٥/١٩٩٠).

ومهما كان التعبير في موقف ادارة بوش من الاستيطان ضئيلاً، فان واشنطن تراجعت عن موافقتها المسبقة على المشروع، وانّ بعثتها لدى الامم المتحدة ماطلت، مجدداً، بحجة عدم توفّر التعليمات للردّ على الطلب العربي بموقف واضح من المشروع الانتقالي (**الحياة**، ١٦/٥/١٩٩٠).

ولكن لم يكد يمضي بعض من الوقت، حتى أُدخلت العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية مرحلة صعبة جديدة اثر مجزرة ريشون لتسيون والقرار الاميركي قبول البحث في امكان ارسال مراقبين تابعين للامم المتحدة الى الارض المحتلة.

في البداية، حضّت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل على «لجم جماح جنودها». وأفادت وزارة الخارجية الاميركية بأنها «تأسف للحادث»، وناشدت «الاسرائيليين والفلسطينيين التزام الهدوء». وقالت الناطقة باسمها، سوندرا مكارثي، في بيان: «لقد أحزننا سقوط هؤلاء القتلى والجرحى؛ وندعو الجيش الاسرائيلي الى ممارسة ضبط النفس، وجميع الاطراف الى بذل الجهود لتقليل